

قرار مجلس المنافسة عدد 47/ق/2024 صادر في 8 شوال 1445
(17 أبريل 2024) المتعلق بتولي شركة «BETTCHER
«LIMASAS INDUSTRIES, Inc» المراقبة الحصرية لشركة
عبر اقتناء مجموع رأس المال وحقوق التصويت المرتبطة به.

مجلس المنافسة،

بناء على القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.14.116 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014)، كما تم تغييره وتميمه؛

وعلى القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.14.117 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014) كما تم تغييره وتميمه؛

وعلى المرسوم رقم 2.14.652 الصادر في 8 صفر 1436 (فاتح ديسمبر 2014) بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة كما تم تتميمه وتغييره؛

وعلى المرسوم رقم 2.15.109 الصادر في 16 من شعبان 1436 (4 يونيو 2015) بتطبيق القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة كما تم تتميمه وتغييره؛

وعلى اجتماع فرع مجلس المنافسة، المنعقد بتاريخ 8 شوال 1445 (17 أبريل 2024)، وبعد تأكيد رئيس الفرع من توفر النصاب القانوني للجتماع طبقاً لمقتضيات المادة 38 من القانون الداخلي لمجلس المنافسة؛

وعلى ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 028/ع.ت.إ/2024، بتاريخ 5 رمضان 1445 (15 مارس 2024)، المتعلقة بتولي شركة «LIMA BETTCHER INDUSTRIES, Inc» المراقبة الحصرية لشركة «SAS» عبر اقتناء مجموع رأس المال وحقوق التصويت المرتبطة به؛

وحيث إن المادة 11 تعرف عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبلیغ إلى مجلس المنافسة بغرض دراستها والترخيص لها، كما أن المادة 12 تحدد أسبق رقم المعاملات الوطنية أو العالمي والذي يجب أن يفوق السقف المحدد بمقتضى المادة الثامنة (8) من المرسوم رقم 14.652 المشار إليه أعلاه كما تم تغييره وتميمه، أو عندما تنجذب جميع المنشآت التي تكون طرفاً في عملية التركيز خلال السنة المدنية السابقة أكثر من أربعين بالمائة (40%) من البيع أو الشراءات أو المعاملات الأخرى في سوق وطنية للسلع أو المنتجات أو الخدمات من نفس النوع أو القابلة للاستبدال أو في جزء مهم من السوق المذكورة :

وحيث إن العملية، موضوع التبلیغ، تتعلق بتولي شركة «BETTCHER INDUSTRIES, Inc» المراقبة الحصرية لشركة «LIMA SAS» عبر اقتناء مجموع رأس المالها وحقوق التصويت المرتبطة به، وبالتالي في تشكيل تركيزاً حسب مدلول المادة 11 من القانون رقم 104.12 كما تم تتميمه وتغييره، والتي تعرف عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبلیغ مجلس المنافسة :

وحيث إن هذه العملية تخضع لإلزامية التبلیغ، لاستيفائها شرطاً من الشروط المنصوص عليها في المادة 12 من القانون رقم 104.12 كما تم تغييره وتميمه، وهو كون رقم المعاملات الإجمالي العالمي دون احتساب الرسوم، لمجموع المنشآت أو مجموعات الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين الأطراف في عملية التركيز يفوق مبلغ 1.2 مليار درهم؛ علاوة على تجاوز رقم المعاملات دون احتساب الرسوم، المنجز بال المغرب بشكل منفرد من قبل واحدة على الأقل من المنشآت أو من لدن مجموعة من الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين أطراف في عملية التركيز، مبلغ 50 مليون درهم؛

وحيث إن الأطراف المعنية بمشروع عملية التركيز هي :

- الجهة المقتنية المباشرة: شركة «BETTCHER INDUSTRIES Inc» وهي شركة خاضعة لقانون ديلور (Delaware)، يقع مقرها الاجتماعي في برمنجهام، أوهاريو، الولايات المتحدة. وهي تنشط في مجال تصنيع وتوريد معدات تجهيز الأغذية والحلول المعتمدة على المكننة (Automatisation) وكذا أدوات القطع المستخدمة في عمليات تجهيز الأغذية وتوفير قطع الغيار المرتبطة بها لما بعد البيع. وليس لها أي تواجد أو نشاط بال المغرب؛

- الجهة المقتنية بصفة غير مباشرة : شركة «KKR & Co. Inc»، وهي شركة استثمارية مدرجة في بورصة نيويورك، خاضعة للقانون الأمريكي يتواجد مقرها الاجتماعي بالولايات المتحدة، وتحتكر تقديم حلول بديلة لإدارة الأصول وأسواق رأس المال والتأمين؛

وعلى قرار المقرر العام بالنيابة لمجلس المنافسة السيد محمد هشام بوعياد رقم 040/2024 بتاريخ 9 رمضان 1445 (19 مارس 2024)، القاضي بتعيين السيدة سلمى السعدي مقررة في الموضوع، طبقاً لأحكام المادة 27 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة كما تم تتميمه وتغييره؛

وبعد نشر بلاغ مجلس المنافسة حول عملية التركيز الاقتصادي بإحدى الجرائد المخولة لها نشر الإعلانات القانونية وبالموقع الإلكتروني للمجلس بتاريخ 25 من رمضان 1445 (4 أبريل 2024)، والذي يمنح أجل عشرة (10) أيام للأغير المعنين قصد إبداء ملاحظاتهم حول عملية التركيز أعلاه؛

وبعد تبليغ السلطة الحكومية المكلفة بالمنافسة بنظرير من ملف التبلیغ بتاريخ 28 من رمضان 1445 (8 أبريل 2024) :

وحيث إن الفاعلين والمتتدخلين في السوق المعنية لم يبدوا أي ملاحظة حول عملية التركيز الاقتصادي المذكورة؛

وبعد استكمال جميع وثائق الملف بتاريخ 29 من رمضان 1445 (9 أبريل 2024) :

وبعد تقديم المقرر العام المساعد السيد عبد الإله قشافي، ومقررة الموضوع للتقرير المعد بشأن عملية التركيز الاقتصادي المذكورة، وكذا للخلاصات والتوصيات المبنية عنه، خلال اجتماع فرع مجلس المنافسة المنعقد بتاريخ 8 شوال 1445 (17 أبريل 2024) :

وحيث إنه حسب مقتضيات المادة 13 من القانون رقم 104.12 المذكور، فإنه يمكن تبليغ عملية التركيز الاقتصادي بمجرد ما يكون الطرف أو الأطراف المعنية قادرة على تقديم مشروع مكتمل بما فيه الكفاية يسمح بدراسة الملف، ولاسيما حينما تكون قد أبرمت اتفاقاً مبدئياً أو وقعت رسالة نوايا أو بمجرد الإعلان عن عرض عمومي؛

وحيث يستفاد من عناصر الملف أن عملية التركيز المزعزع القيام بها كانت موضوع عقد اقتناء أسهم بين أطراف العملية بتاريخ 21 فبراير 2024، ينص على شروط اقتناء شركة «BETTCHER INDUSTRIES, Inc» للمراقبة الحصرية لشركة «LIMA SAS» عبر اقتناء مجموع رأس المالها وحقوق التصويت المرتبطة به؛

وحيث إن مراقبة عمليات التركيز الاقتصادي من لدن مجلس المنافسة تستوجب قبل الشروع في دراستها التحقق من توفر الشروط المنصوص عليها في المادتين 11 و12 من القانون رقم 104.12 كما تم تتميمه وتغييره؛

- ثالثا، لعدم وجود أي ترابط تكتلي بين أنشطة الشركات أطراف عملية التركيز من شأنه أن يؤثر سلبا على المنافسة، مع الإشارة إلى ضعف حصة السوق التي توفر علها الجهة المستهدفة في السوق الوطنية (>5%).

وحيث إنه انطلاقا مما سبق واستنادا للوثائق والمعطيات التي وفرتها الأطراف المبلغة، خلص التحقيق إلى أن عملية التركيز الاقتصادي هذه لن يكون لها أي تأثير سلبي عمودي أو أفقى أو تكتلي على المنافسة في السوق المرجعية المعنية أو في أي جزء منها،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

أن ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة مجلس المنافسة تحت عدد 028/ع.ت.إ.2024، بتاريخ 5 رمضان 1445 (15 مارس 2024)، قد استوف الشروط القانونية.

المادة الثانية

يرخص مجلس المنافسة بعملية التركيز الاقتصادي المتعلقة بتولي شركة «BETTCHER INDUSTRIES, Inc» المراقبة الحصرية لشركة «LIMA SAS» عبر اقتناء مجموعة رأس المال وأحقوق التصويت المرتبطة به.

تم التداول بشأن هذا القرار من لدن فرع مجلس المنافسة خلال اجتماعه المنعقد بتاريخ 8 شوال 1445 (17 أبريل 2024)، طبقا لأحكام المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة كما تم تغييره وتتميمه، برئاسة السيد عادل بوكمير، السيدين عبد السلام بنعبو ورشيد بنعلي، أعضاء.

الإمضاءات:

عادل بوكمير

عبد السلام بنعبو. رشيد بنعلي.

- الجهة المستهدفة : شركة «LIMA SAS»، وهي شركة أسهم مبسطة، يقع مقرها الاجتماعي في كيمبر بفرنسا، تنشط في مجال/ تصميم وتصنيع وتوزيع وتسويق وصيانة آلات فصل العظام/ اللحوم وألات نزع العظام وطحنتها، يقتصر نشاطها في المغرب على بيع آلات فصل العظام/اللحوم وألات نزع العظام وطحنتها المتعلقة حصريا بالحوم الدواجن؛

وحيث يتبيّن من خلال ملف التبليغ وتصريحات الأطراف المبلغة، أن مشروع عملية التركيز الاقتصادي موضوع التبليغ يستجيب لأهداف التعاون والنمو المشترك للأطراف، نظرا لتكامل عروضها وعملاها؛

وحيث إنه في إطار التحليل التنافسي الذي قامت به مصالح التحقيق للمجلس، استنادا إلى الوثائق التي وفرتها الأطراف المبلغة، تم تحديد السوق المعنية بشقيها، سوق المنتوج والامتداد الجغرافي للعملية، وذلك تطبيقا لأحكام النقطة الثالثة من ملحق ملف التبليغ المتعلق بعملية التركيز، الوارد في المرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه كما تم تتميمه وتغييره، حيث يعرف السوق المعنية بكل منها السوق المناسبة المحددة حسب نوع المنتوجات أو الموقع الجغرافي، والتي يكون للعملية المبلغة أثرا علها بصفة مباشرة أو غير مباشرة؛

وحيث إنه بعد الاطلاع على وثائق الملف واعتمادا على نتائج مسح التحقيق، فإن السوق المرجعية المعنية بهذه العملية هي سوق توريد الآلات والتجهيزات للمعالجة الثانوية للحوم الدواجن (le marché de la fourniture de machines et d'équipements pour la transformation secondaire de la volaille) لتفصيم أدق؛

وحيث إنه تم تحديد السوق الوطنية كنطاق جغرافي للسوق المعنية بهذه العملية بالنظر لخصائص العرض والطلب فيها، بحيث قد تختلف الممارسات الجاري بها العمل من بلد إلى آخر اعتمادا على تفضيلات المهنيين الممارسين في هذا القطاع إضافة إلى البروتوكولات الصحية والتقنيات الخاصة بكل بلد؛

وحيث إن التحليل الاقتصادي والتنافسي أسفر عن كون العملية المبلغة لن يكون لها أي تأثير عمودي أو أفقى أو تكتلي سلبي على المنافسة على مستوى هذه الأسواق، نظرا للمعطيات التالية :

- أولا، لعدم وجود أي ترابط أفقى بين أنشطة الشركات أطراف عملية التركيز، وبالتالي فإن حصن سوق الأطراف بعد العملية لن يترتب عنها أي تأثير ملموس في بنية السوق المعنية أو تغيير في الوضعية التنافسية داخلها من شأنه خلق أو تعزيز وضع مهممن فيها؛

- ثانيا، لن ينتج عن عملية التركيز الاقتصادي هذه أي تأثير عمودي سلبي على المنافسة من شأنه غلق الأسواق القبلية أو البعدية؛